

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

ولا يجوز إعاره العبد المسلم لكافر .  
قوله ولا يجوز إعاره العبد المسلم لكافر .  
يعني للخدمة قاله الحارثي هذا الصحيح من المذهب جزم به في الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة و التلخيص و البلغة و المغني و الشرح و الوجيز وغيرهم .  
وقال في الفروع وفي باب الإجارة : لا يجوز إجارة مسلم لخدمة ذمی على الأصح وكذا إعارته .  
وقال في باب العارية : ويجوز إعاره ذي نفع جائز منتفع به مع بقاء عينه غلا البضع وما حرم استعماله لمحرم .  
وفي التبصرة : وعبدا مسلما لكافر ويتوجه كإجارة .  
وقيل فيه : بالكراهة وعدمها انتهى .  
وقال في الرعاية : ولا يعار كافر عبدا مسلما .  
وقلت : إن جاز أن يستأجره : جاز إعارته وإلا فلا .  
وقال الحارثي : لا يتخرج هنا من الخلاف مثل الإجارة لأن الإجارة معاوضة فتدخل في جنس البياعات وهنا بخلافه